جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس: ملتقى العلاقات الاورومغاربية

السنة الثالثة علاقات دولية

الدرس الرابع: تطور العلاقات الأوروبية التونسية

لا يزال تطور علاقات تونس مع الاتحاد الأوروبي قريبًا نسبيًا من تلك التي عاشها المغرب، على الرغم من بعض الخصوصيات، والوتيرة الخاصة لتطور الشراكة الأوروبية التونسية، التي تتقدم أحيانًا على المغرب، وأحيانًا تتأخر في هذه الشراكة. إن التشابه بين التجربتين مذهل حتى لو كان لكل من البلدين قوته ونجاحاته وإخفاقاته. تم تأطير الشراكة بموجب اتفاقية التجارة لعام 1969، تليها اتفاقية تعاون في عام 1976. وتجدر الإشارة إلى أن تونس كانت أول بلد في جنوب البحر الأبيض المتوسط يوقع اتفاقية شراكة في عام 1995. مع الاتحاد الأوروبي، الذي لا يزال الأساس القانوني للتعاون الثنائي. تهدف الاتفاقية بشكل خاص إلى إنشاء منطقة تجارة حرة (FTA) مع الاتحاد الأوروبي.

في إطار التعاون الفني والمالي، تم توقيع العديد من البروتوكولات المالية من عام 1980، تلاها برنامج MEDA في التسعينيات وحتى عام 2006. منذ عام 2007، تم تمويل التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس. في إطار الجوار الأوروبي وأداة الشراكة (ENPI). اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس لعام 1995 هي أيضًا جزء من عملية الشراكة الإقليمية الأورومتوسطية في برشلونة، التي شاركت فيها تونس منذ عام 2005، وفي الاتحاد من أجل المتوسط .

في إطار سياسة الجوار الأوروبية، التي تم إطلاقها بعد توسيع الاتحاد الأوروبي في عام 2004، تم وضع خطة عمل بين الاتحاد الأوروبي وتونس في عام 2005، والتي تحتوي على أهداف استراتيجية لصالح التعاون على المستويات السياسية والاقتصادية وكذلك في مختلف المستويات. القطاعات المشمولة باتفاقية الشراكة.

الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر لتونس ويمتص أكثر من 70٪ من صادراتها. بموجب أحكام الباب الثاني من اتفاقية الشراكة، أصبحت التجارة الحرة في المنتجات الصناعية سارية المفعول بالكامل منذ 1 جانفي 2008، تاريخ انتهاء إلغاء التعريفات الجمركية في هذا القطاع في تونس. من أجل استكمال هذه الأحكام، تم إطلاق مفاوضات ثنائية لتحرير التجارة في المنتجات الزراعية (المنتجات الزراعية المصنعة والمنتجات السمكية)، والتجارة في الخدمات وحق التأسيس في عام 2008.

شكل إنشاء اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي تحديًا كبيرًا لتونس، التي كان اقتصادها مغلقًا ومحميًا للسوق، ولكنه أيضًا مصدر فرص للشركات التي يجب أن تتكيف معها، لأنها تولد تأثيرًا تصاعديًا وحافزًا. للإصلاح. مرت الفترة الانتقالية التي

تبلغ 12 عامًا دون الحاجة إلى اتخاذ أي تدابير وقائية. لم يتم استخدام الآليات البديلة التي قدمتها اتفاقية التجارة الحرة في حالة وجود تهديدات اقتصادية خطيرة. من وجهة النظر هذه، غالبًا ما يُستشهد بتونس كمثال على الإدارة الاقتصادية للفترة الانتقالية.

في إطار التجارة التونسية مع أوروبا، حاز برنامج تطوير الأعمال الواسع (PMN) على دعم 80٪ من الشركات الصناعية التونسية التي تضم أكثر من 20 موظفًا. وبالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها، فمن المسلم به أن النتائج مختلطة، ولكن من المقبول عمومًا أن هذا البرنامج قد ساهم في المرونة الجيدة نسبيًا للقطاع الصناعي. منذ دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، ساهم الاتحاد الأوروبي أيضًا في النمو الاقتصادي المستدام لتونس واندماجها في النظام التجاري متعدد الأطراف، من خلال تنفيذ عدد كبير من مشاريع المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة. يعتبر الاتحاد الأوروبي أيضًا أكبر مستثمر أجنبي في تونس.

منذ عام 2007، تم تمويل التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI)، وكذلك بموجب التفويض الجديد لبنك الاستثمار الأوروبي لمنح القروض. أدت هاتان الأداتان إلى تحسين التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس من خلال تسهيل تنفيذ المساعدة. بلغ المبلغ الإجمالي للمساعدات الممنوحة لتونس منذ عام 1995 من قبل المفوضية الأوروبية (من خلال ENPI) وبنك الاستثمار الأوروبي أكثر من 4 مليار يورو. زاد حجم المساعدة بشكل كبير. هذا المبلغ لا يشمل المساعدات الممنوحة في إطار برامج التعاون الإقليمي فقط بل ايضا ضمن تسهيل الاستثمار في الجوار (NIF)، وهو شكل جديد من التمويل

المقدم في إطار ENPI، يجعل من الممكن أيضًا تمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة.

وفقًا لبنود الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI)، تبلغ ميزانية برنامج التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس، المسمى "البرنامج الإرشادي الوطني" (NIP)، للفترة 2007-2010،حوالي 330 مليون يورو. وهي تختص بالمجالات الاقتصادية والتجارية والتدريب والتعليم والتوظيف والتنمية المستدامة. يتم تقديم هذه المساعدات الأوروبية بالكامل في شكل منح، سواء لتنفيذ مشاريع تعاون تقليدية أو لدعم ميزانية الدولة. فيما يتعلق بالمبالغ، فإنها تشكل جزءًا متزايد الأهمية من المحفظة الإجمالية لمساعدات التعاون الأوروبي، أي أكثر من 65٪ من المدفوعات. حتى لو كان السياق في تونس مختلفًا عن السياق في المغرب، فإن علاقاته مع الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال مع الأخير، ضرورية لتطوير الاقتصاد.